المجتمع المدني في الجزائر: الوهم والرهانات

ملخص

بالرغم من مرور قرابة ثلاثة عقود من الزمن على إقرار التعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية في الجزائر، والتي كان يفترض أن تؤدي إلى بروز مجتمع مدني فعلي، تصان في ضوئه المواطنة بكل أبعادها، فإن الشواهد الواقعية تؤكد استمرار مصادرة آليات تشكله، في خضم صراعات استمرت بين السلطة والمجتمع السياسي، للاستثمار في تنظيمات وجمعيات شكلية، لا ترق في الغالب إلي تمثيل المجتمع بمختلف تراتبيته الاجتماعية.

وعليه فإن هذه الورقة تحاول الإجابة على السؤالين التاليين :

- إلي أي حد يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني في الجزائر؟
- هل يمكن بناء مجتمع مدني فعلي في الجزائر يرقى إلي مستوى رهانات التحول الديمقراطي؟

الكلمات المفتاحية: التعددية السياسية، الليبرالية الاقتصادية ، مجتمع مدني.

د. بوقشور محمد

جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2 الجزائر

Résumé

Malgré l'écoulement de deux décennies, après avoir instauré le pluralisme politique et l'économie de marché en Algérie, ce que normativement devrait permettre l'émergence d'une société civile réelle, garantissant ainsi la citoyenneté dans ses différentes dimensions.

مقدمة

يرى البعض أن أزمة الجزائر الراهنة تعبر بوضوح عن إخفاق المشروع التنموي الذي راهنت على تجسيده منذ استرجاع استقلالها وإلى غاية اليوم، كونه لم ينتج – حسبهم- سوى المزيد من التخلف والتبعية. وحجتهم في ذلك أن أنه إذا كانت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، التي أدت إلى انتزاع الاستقلال وطرد المحتل الفرنسي من أرض الجزائر، قد اعتبرت واحدة من أعظم الثورات التي عرفها القرن العشرين، فأن

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر2018

الإخفاق قد لازم القيادات التي توالت على قمة هرم السلطة في الجزائر منذ الفترة الأولى للاستقلال، حتى ولو أن ذلك كان بنسب ودرجات متفاوتة.

وإذا كان هناك من يرفض التسليم بأن الإخفاق هو السمة التي لازمت فعلا معظم تلك القيادات، وذلك بالنظر لبعض النجاحات التي تم إحرازها على أكثر من صعيد. فإن أحداث أكتوبر 1988م قد جاءت لتعبر عن المأزق الذي بلغته السلطة الجزائرية في تسيير الشأن العام، وعدم قدرتها على التحكم في زمام الأمور.

وبغض النظر عن كل ما قيل أيضا في تلك الأحداث، وسواء كانت عفوية أو تم التخطيط لها، فإن الأسلوب الذي اعتمد للتعامل مع انعكاساتها قد أزم الأوضاع أكثر، ودفع بالأمور نحو مزيد من الانزلاق والتصعيد، أدخلت المجتمع في دوامة من العنف الدموي، وكلفته فاتورة باهظة مازال يدفع حتى اليوم مخلفاتها.

والملاحظ أن هذه الأحداث أفرزت على المستوى السياسي جملة من القطائع، تجلت في التخلي عن الدساتير البرامج، وسن دستور قانون عام 1989م الذي سمح ببروز تعددية سياسية وجمعيات مدنية. والمفارقة أن هذه الحركية السياسية والاجتماعية التي كان يفترض فيها أن تؤدي إلى بروز مجتمع مدني فعلي، تصان في ضوئه المواطنة بكل أبعادها، فإن الشواهد الواقعية تؤكد استمرار مصادرة آليات تشكله في خضم صراعات استمرت بين السلطة والمجتمع السياسي، للاستثمار في تنظيمات وجمعيات شكلية لا ترق إلي تمثيل المجتمع بمختلف تراتبيته الاجتماعية.

Or que les pratiques et données empiriques révèlent que les mécanismes permettant à la formation d'une société civile, sont toujours occultés par un conflit permanent entre le pouvoir politique et la société politique ; où chaque partie essaye d'investir les organisations et crée des associations informelles, qui n'ont aucune influence sur la dynamique de la société, et par conséquent sur les différentes couches sociales dans leurs diverses hiérarchies sociales.

Nous essayons dans cet article de répondre aux deux questions suivantes

1- Peut – on parler de société civile en Algérie ?

2- Sommes – nous capables de construire une société civile qui sera à la hauteur des enjeux de la transition démocratique ?

وفي ضوء ما سبق تثير هذه الورقة المتواضعة السؤالين التاليين:

1- إلي أي حد يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني في الجزائر؟
2- بالنظر لطبيعة النظام السياسي وهيمنة اقتصاد الريع في الجزائر، هل يمكن بناء مجتمع مدني فعلي يرقي إلي مستوى رهانات التحول الديمقراطي؟

وقبل الشروع في محاولة الإجابة على هذين السؤالين قد يكون من المفيد أولا الرجوع إلى جذور الأزمة في الجزائر المستقلة وانعكاساتها.

أولا- حول جذور الأزمة في الجزائر:

أعاب البعض على مرحلة الرئيس "أحمد بن بلة" (1962-1965) كونها اتسمت بالحماس العاطفي والارتجال والقمع اتجاه رفقاء الأمس، مع اختراق واضح لغرباء ودخلاء لصفوف جبهة التحرير الوطني التي أريد لها أن تتحول إلى جهاز تتسر وراءه السلطة للانفراد بالحكم والسيرت بالبلاد في اتجاه تكريس الأحادية.

أما مرحلة الرئيس "هواري بومدين" (1965- ديسمبر 1978) فقد أعاب عليها البعض الآخر، بروز أقلية استطاعت أن تستولي على ثروات الشعب. إذ وفي الوقت الذي كانت السلطة الحاكمة ترفع شعار الاشتراكية وتنادي بالتقشف، كان يتشكل داخل المجتمع مجتمعا مصغرا من المسؤولين وأصحاب القرار في الشركات الوطنية العملاقة، لم يكن يهمهم سوى الاغتناء على حساب النجاعة الاقتصادية والمصلحة العليا للبلاد.

وقد أعيب أيضا على مرحلة الرئيس "الشاذلي بن جديد" (1978-1991)، اعتمادها التام على عائدات البترول. حيث سجل أحمد طالب الإبراهيمي شهادته على المرحلة (وهو أحد رجالها) في كتابه"المعضلة الجزائرية-الأزمة والحل-" قائلا: "أنه مع انخفاض سعر البترول، ومع فشل واضح للمؤسسات الرسمية وبروز التكتلات المصلحية، فإن أكبر سلبيات المرحلة كانت الابتعاد عن مبدأ العدالة الاجتماعية". (1)

وإذا كانت مرحلة الرئيس اليمين زروال خلال العشرية السوداء قد تميزت بنجاح لافت في محاربة الإرهاب الدموي والانتصار عليه، وبدخوله التاريخ بعد تحديده للعهدات الرئاسية بعهدتين، وبكونه المؤسس الحقيقي لسياسة الوئام والمصالحة الوطنية، إلا أنه يعاب عليه كونه انسحب فجأة قبل أن يكمل عهدته وفي وقت كانت البلاد في أمس الحاجة إليه.

أما مرحلة الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، فرغم البحبوحة المالية التي استمرت إلى غاية بداية عهدته الرابعة، فإنه يعاب عليها لم إخفاقها في خلق اقتصاد بديل للمحروقات، حيث تواصل الاعتماد شبه الكلي على عائداتها، وتكرست بفضل ريعها سياسة شراء السلم الاجتماعي بشكل غير مسبوق. وقد عرفت هذه المرحلة أيضا بالفساد المالي (بنك الخليفة، سونطراك 1 و2، الطريق السيار شرق غرب..)، وكذا بتراجع الحريات الفردية والجماعية. ولعل أسوأ ما تميزت به، هو بروز أقلية بورجوازية مفترسة وفاسدة اخترقت مؤسسات الدولة، واستطاعت أن تفرض منطقها على أكثر من صعيد.

وبالعودة إلى الأزمة التي يعيشها المجتمع الجزائري والتي حازت اهتمام الباحثين والدارسين في مجالات معرفية واختصاصات شتى، فاللافت أن محاولاتهم لتشخيصها

تحكمت في معظمها مرجعيات أيديولوجية مختلفة، أدت على تعبير "بيار بورديو" إلى إنتاج خطاب أيديولوجي يتحدث باسم المجتمع ونيابة عنه، ولم تتمكن من إنتاج خطاب علمي يسمح للمجتمع بفهم ذاته والتعبير عنها. بل أن بعضها ذهب إلى حد الترويج لتعارض مقومات المجتمع الجزائري السوسيو- ثقافية مع الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة، لأنها تحمل - حسب زعمها - معوقات تحول دون دخول الحداثة. (2)

ولعل أكبر المغالطات التي لا يتوقف بعض الباحثين الجزائريين، من الذين وقعوا بدورهم في التغليط الممارس من قبل أصحاب الأيديولوجيات سالفة الذكر في الترويج لها، هي الإدعاء بأن حزب جبهة التحرير الوطني هو الذي تسبب في الأزمة. هذا الحزب الذي أريد له أن يكون دوما غطاء لإخفاقات الإداري والعسكري الذين حكما دوما باسم جبهة التحرير ونيابة عنها.

لقد تأسس حزب جبهة التحرير الوطني رسميا أثناء مؤتمر طرابلس الذي صادق على مشروع المجتمع المزمع بناؤه في الجزائر، لكنه لم يتمكن من انتخاب القيادة السياسية بكيفية ديمقراطية، وانفض دون انعقاد الجلسة الختامية. (3)

وتمتع حزب جبهة التحرير الوطني ظاهريا منذ بداية الاستقلال باحتكار دستوري للتمثيل، إذ يقر البند الثالث والعشرون من الدستور الجزائري لسنة 1963م بأن السيادة الوطنية ملك للشعب، يمارسها عبر ممثليه في مجلس وطني معين من قبل جبهة التحرير الجزائرية. كما يذهب البند 128 م دستور 1976م إلى إقرار الحقيقة نفسها. ولكن عمليا كان كل ذلك مجرد حبر على ورق. حيث اتسمت المرحلة الفاصلة بين مؤتمر طرابلس والمؤتمر التأسيسي بتاريخ:1964/04/16م بالخطورة، بسبب الصراع الداخلي على السلطة ولجوء المتصارعين إلى التحالف مع أطراف مناهضة للثورة. هذه الأطراف التي انتهزت فرصة الاستنجاد بها، كي تتحصن داخل دواليب الحكم وتشن حربا غير معلنة على الحزب، لأنه في نظرها قلعة يتوجب إسقاطها.

وحسب "محمد العربي الزبيري" (4) أن التاسع عشر من شهر جوان 1965م جاء ليكرس هذا التوجه لأنه حول صلاحيات المكتب السياسي واللجنة المركزية إلى مجلس الثورة، المكون من ستة وعشرين عضوا، ومعظمهم لم يكن يؤمن بالفكرة الحزبية. بل أن أحد هؤلاء الأعضاء حسبه وهو"أحمد مدغري" وزير الداخلية يومها هو صاحب فكرة بناء الإدارة التي تشكل العمود الفقري للدولة، والذي لم يتردد في تجسيده فكرته في الميدان، فراح يضيق الخناق على القواعد الحزبية لفائدة المصالح الإدارية، حتى أنه أصبح يتخذ من كراهية النضال الحزبي مقياسا لترقية الإطارات الإدارية. بل وأكثر من ذلك أصبحت الإدارة قادرة على التدخل متى شاءت لقمع المناضلين في جميع المستويات وعلى كافة الأصعدة. وعندما حاول "قائد أحمد" في الأشهر الأخيرة من توليه لمسؤولية جهاز الحزب أن يعيد للنضال اعتباره في الجزائر، اصطدم بصخرة الإدارة في شخص "أحمد مدغري" ليجد نفسه مضطرا لتقديم استقالته، ويلجأ إلى حياة المنفى خوفا من السجن أو الموت.

ولعل الخطوة الأهم كانت تتم على مستوى اختيار المرشحين الذين يقع قبولهم من طرف الحزب، أين يتم اختيارهم ظاهريا داخل الحزب لكن الاختيار الفعلي لهم تقوم به الإدارة (بإيعاز من الأجهزة الأمنية)، وطبعا فالاختيار كان يتم حسب الولاء وليس حسب الكفاءة. وغالبا ما يكون المرشحون الذين يقع قبولهم من طرف الحزب واثقين من عملية انتخابهم في البرلمان، لأن عملية الاقتراع ليست في الواقع سوى عملية تقنين وتأكيد للاختيار الذي جرى من قبل. وبالتالي فالانتخاب يعتبر بهذه الطريقة غير ديمقراطي لأنه حسم من طرف الإدارة وبالطريقة سالفة الذكر، فضلا عن كون المترشح يبقى جراء ذلك مدينا بشكل كامل ودائم للإدارة صاحبة الفضل عليه.

أما من يحتمل تحولهم إلى خصوم في المستقبل أو يشتبه في ولائهم إلى جهات أخرى، فإن قيادة الحزب ممثلة في المكتب السياسي - الذي تسيطر عليه الإدارة - كانت تبدل كل جهودها لإبعادهم وذلك بغية التوصل إلى مجلس طيع وتابع. وبالفعل فإن أهم ما تميز به هذا المجلس هو أن حجم تمثيلية الموظفين الحكوميين فيه ما فتئ يتسع، فبعدما كان جد متواضعا في انتخابات 1962م بـ:(02.6%)، ارتفع ليصل في انتخابات 1977م إلى زهاء: (65%) من مجموع المنتخبين، وإذا أضيف لهم عدد الأعضاء الدائمين في الحزب الذين انتخبوا لنفس العهدة، فإن نسبة تمثيلهم تصل إلى قرابة: 85%. وبذلك فإن فهؤلاء النواب أصبحوا الأداة الممتازة لترويض المؤسسة التشريعية. (5)

وبذلك تداخل الوظيف مع السياسة، وتم ذلك على حساب التمثيل الشعبي وباسم الشعب. وقد صار تفوق التمثيل الحكومي على التمثيل الشعبي خلال فترة الثمانينات أكثر وضوحا. وتأكد بذلك استمرار حرص الدولة على جعل مجلس النواب مجالا سياسيا ثانويا، وبذلك صدت الأبواب في وجه كل المبادرات المستقلة والمواقف المخالفة.

وأمام تفشي هذه الظاهرة لم يكن من الصعب التفطن إلى أن هناك توجها واضحا لتوظيف البرلمان، ففي تقسيم مفضوح للأدوار، كان التنفيذي يعمل على تأمين الوظيفة الأصلية للنائب بعد خروجه، في حين كان النواب يعملون كل شيء لكي يحسنوا التقاط البث الحكومي.

وقد أشار في هذا السياق "عبد الله شريط" (6) إلى أن التحريف لسياسة الحزب أصبح قائما عند التطبيق، وذلك لسببين رئيسيين: الأول أن الأغلبية من إطارات الدولة كانت تنتمي إلى الطبقة البورجوازية التي لا تهتم سوى بمصالحها. والثاني أن القلة من إطارات الدولة التي تنتمي إلى الطبقة الكادحة كثيرا ما تتنكر لأصولها وتتحالف مع البورجوازية، وبذلك تكبر طبقة البيروقراطيين البورجوازيين وتتحكم أكثر في زمام الأمور.

أما حزب جبهة التحرير الوطني فقد أجمع الباحثون والملاحظون على ضعفه السياسي والاجتماعي وهذا الضعف صار أكثر جلاء مع نهاية الثمانينات، بدليل أنه

وجد صعوبات كبيرة في التعامل مع أحداث أكتوبر 1988 ونتائجها، في الوقت الذي كان يفترض أن يمنع حدوثها وخاصة أنها استهدفته بشكل واضح.

لقد راح الخطاب الرسمي يصور لأفراد المجتمع بأنهم في مأمن من الأزمات المادية والاجتماعية، ولكنهم سرعان ما أصيبوا بالإحباط عندما وجدوا أنفسهم في قلبها، وعندها لم يكن من الصعب على أي طرف أن يستثمر في معانات العامة، ويدفع بها في الاتجاه الذي يخدم أهدافه ويحقق مصالحه. حيث أبرزت تلك الأحداث بكل وضوح، المشكلات التي كانت يعاني منها حزب جبهة التحرير الوطني وساهمت أكثر في انهيار الرابط الرمزي الذي تمثله الجبهة (7). فاستفراد مكاتب الدولة والحزب من قبل المتظاهرين أبرز إلى أي مدى كانت قد سقطت مؤسسات كل من الدولة و الجبهة معا.

وقد حاول "أحمد طالب الإبراهيمي" (8) تفسير دوافع أحداث أكتوبر بالتأكيد على أن الأزمة كانت متعددة الجوانب، وهي حسب رأيه أزمة أخلاقية واجتماعية قبل أن تكون اقتصادية، وكان بالإمكان لمس مظاهرها في الحياة اليومية، وخاصة منها :

- انتشار مظاهر الترف والبذخ من طرف أقلية، وسط حرمان الأغلبية وتفشي البطالة التهريب تعاطي المخدرات وغياب الأمن .

- تفشي الرشوة والجهوية والمحسوبية على كل المستويات، مما أفقد الدولة هيبتها ومصداقيتها .

وهناك من يرى أن (9) أحداث أكتوبر1988م كانت مؤامرة كبرى حيكت خيوطها لتسهيل الردة في جميع المجالات، وشل كل القوى الوطنية التي تتصدى للخيانة. ولقد حرص مدبروها على إحاطتها بكثير من السرية، حتى تبقى الحقيقة غائبة عن الشعب الجزائري. وفي محاولتهم للإجابة على السؤال الذي حير الجميع يومها ألا وهو: من يقف وراء تلك الأحداث ؟ ولماذا ؟ يقول هؤلاء:" إذا استبعدنا الفقراء والكادحين على اعتبار أن ما حدث لا يخدم مصالحهم. فهل يمكن أن يكون التجار الخواص ودعاة النظام الليبرالي هم المستفيدون فقط من أعمال العنف الوحشية ؟ وحسبهم كان يمكن أن يكون الجواب بالإيجاب، لو كان التخريب كان موجها فقط للمؤسسات العمومية التجارية. لكن الأمر لم يكن كذلك، إذ أن رموز السيادة الوطنية مثل البلديات ومقرات الحزب، وبعض مقرات الوزارات والمؤسسات التربوية، قد تعرضت هي الأخرى إلى عمليات الحرق والنهب وشتى أنواع الاعتداءات الأخرى. لأجل ذلك يجب أن نضم إلى قائمة المستفيدين، أنصار (الفرنكوفونية) المتشبعين بالفكر الاستعماري وأعداء جبهة التحرير الوطني الذين لم يصفوا معها حسابات قديمة ترجع إلى فترة الكفاح المسلح، وكدا مناهضي حزب جبهة التحرير الوطني الذين يرفضون أيديولوجيته لسبب من الأسباب الكثيرة والمختلفة ".

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا هو: هل كان من الصدفة أن تنفجر

أحداث 05 أكتوبر 1988م بعد أقل من شهر واحد على أول دخول مدرسي معرب كلية للتعليم ما قبل الجامعي في منتصف سبتمبر 1988م، وذلك بعد تخلص الجزائر نهائيا للتعليم المزدوج في جميع المراحل التي تسبق الجامعة بعد دفعة الباكلوريا في جوان 1988م؟

المرجح أن ما يسمى "بحزب فرنسا في الجزائر" شعر بالذعر ولم يصبر أكثر من 20 يوم ليفجر الوضع مستفيدا من دعم الدوائر الاستعمارية التي لم ولن تهضم فكرة خروجها صاغرة من أرض الشهداء. وقد أكدت الكثير من شواهد الواقع لاحقا صدق هذا الطرح، بدليل أنه وبمجرد فتح الأبواب أمام التعددية الحزبية ومختلف التنظيمات والمنظمات دون ضوابط، حتى سارع بعضها لضرب أسس الشخصية الوطنية، والعمل على تكريس التبعية للاستعمار. حيث توالت محاولات الانقلاب على مكاسب الاستقلال، وتفشت روح الجهوية والعشائرية والقبلية. وأكثر من ذلك أصبحت المرجعية الدينية للمجتمع الجزائري مهددة بالنظر لهيمنة الخطاب الديني المتطرف على الساحة الوطنية.

وقد أدى هذا الوضع المخطط له، إلى انتشار الفوضى وإذكاء نار الفتنة وروح التمرد والعصيان في أوساط الجماهير. ووجدت قيادات بعض الأحزاب السياسة في ذلك فرصة مواتية للسعي في السر والعلن من أجل تحقيق أهدافها المشبوهة، خاصة وأنها وجدت كل الدعم من طرف الدوائر الأجنبية التي طالما تربصت بالجزائر. فراحت تستثمر في غليان العامة وغضبها، بالعمل على بث سموم أيديولوجيات غريبة عن المجتمع الجزائري في أوساطه، وبالتشكيك في تاريخه وعظمة ثورته المجيدة. وطبعا كانت نتيجة ذلك وخيمة على المجتمع الجزائري، وخاصة عندما زج به في دوامة من العنف والإرهاب الدموي، كلفته عشرية من القتل والتخريب وكادت أن تعصف بوجوده.

لقد كان متوقعا أن ينتهي الأمر بحزب جبهة التحرير الوطني إلى هذه الأزمة. فأمام تزايد نفوذ الجهاز البيروقراطي، الذي لا يتمتع بشعبية لكنه كان يسيطر على المال وخلق فرص الشغل، وأمام جيش دائم الحضور رغم أنه لم يكن ظاهرا، كانت الجبهة تحتل دائما موقعا ثانويا حتى ولو أن وجودها يبقى ضروريا، لأنه يشكل وسيلة لإضفاء الشرعية.

وهكذا فإن زعم البعض بأن حزب جبهة التحرير الوطني هو سبب الأزمة في الجزائر، وأنه لم يعمل خلال مراحل حكمه على تنشئة الأفراد سياسيا، بل أنه تسبب – حسبهم- في بروز احتقانات سياسية واجتماعية واقتصادية، أدت إلى انتفاضات شعبية أخطرها أحداث أكتوبر 1988م، وظهور حركة العروش سنة 2001م، وبعدها الحركة الانفصالية في منطقة القبائل ثم أحداث غرداية هو مغالطة كبرى. لأن حزب جبهة التحرير الوطني لم يتمكن يوما من ممارسة الحكم كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ولعل الأقرب إلى الصواب هو أن الإدارة هي التي تسببت في الأزمة، لأنها

استولت على مقاليد الحكم ومارسته منذ السنوات الأولى للاستقلال باسم الجبهة، وتسببت في إفشال النظام السياسي الجزائري في الحفاظ على شرعيته القديمة، بل ونجحت في منعه من إكساب شرعية جديدة وتوسيع قاعدته الاجتماعية، ولم تمكنه حتى من الحفاظ على أدواره القديمة والتقليدية التي تميز بها، باعتباره نظاما سياسيا يعتمد على تماه كلي بين السياسي والاقتصادي (10). بدليل أنها لم تسمح ببروز مجتمع مدني فعلي يمكن اللجوء إليه والاستناد عليه وقت الأزمات. وكان مبررها دوما أن القوى الاجتماعية ليست في مستوى اعتناق القيم السياسية العالمية كالديمقراطية ومبدأ التداول على السلطة (11). وبدلا من ترقية قيم الولاء للوطن وإشاعة ثقافة الدولة بين أفراد المجتمع، عملت كل ما بوسعها لإبقاء المجتمع رهينة بناه التقليدية وذلك بالاستثمار في قيم الولاء للعائلة والقبيلة والجهة.

ومع ذلك فإن حزب جبهة التحرير الوطني يتحمل جزءا من المسؤولية، أولا عندما غلق كل الأبواب أمام التعددية السياسية غداة الاستقلال، وثانيا عندما قبل أن يتحول إلى جهاز تابع للسلطة الحاكمة وستار تختفي وراءه وتمارس من خلاله وباسمه تعسفها.

ثانيا- وهم المجتمع المدني في الجزائر:

تؤكد الشواهد التاريخية والواقعية على وجود بعض الممارسات الاجتماعية في الجزائر، التي تدل على ميل أفراد المجتمع الجزائري إلى التعاون والعمل الجماعي القائم على التضامن، ولعل ظاهرة التويزة خير مثال على ذلك. وعليه فقابلية أفراد المجتمع الجزائري واستعدادهم للانتظام في جمعيات وسعيهم للتضامن الاجتماعي، تضرب بجذورها في تاريخ هذا المجتمع وموروثه الثقافي .

وقد برزت إلى الوجود بعض الحركات والجمعيات في الجزائر مع مطلع القرن العشرين، كان لها أثرها البارز في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع الجزائري، على غرار ما فعلته جمعية العلماء المسلمين ابتداء من مطلع الثلاثينات. حيث استطاعت هذه الجمعية بفضل نضالها، أن تغرس في الأجيال حب الوطن، وتبعث فيهم روح المقاومة ضد الاستعمار. هذه المجهودات التي جاءت لتدعم نضالات الحركة الوطنية، والتي سرعان ما أعطت ثمارها بتفجير ثورة أول نوفمبر 1954م، وانخراط الجميع في معركة تحرير الوطن من الهيمنة الاستعمارية تحت لواء جبهة التحرير الوطني .

وإذا كان من الطبيعي أن جبهة التحرير الوطني على غرار حركات التحرر في المجتمعات العربية لم تهتم بمفهوم المجتمع المدني خلال حرب التحرير، لأنها ركزت كل جهودها لانتزاع الاستقلال. فإن السؤال الذي يتوجب طرحه هنا هو: إذا كان مفهوم المجتمع المدني قد وجد له انعكاسا في واقع الجزائر المستقلة أم لا ؟

1 - حول مفهوم المجتمع المدني:

إن مفهوم المجتمع المدني ولد ونشأ في ظل الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفه المجتمع الأوربي منذ القرن السابع عشر. حيث أدت الديناميكية الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والفكرية التي ميزت أوروبا في تلك الفترة إلى استقلال المجتمع الاقتصادي عن المجتمع السياسي، هذا الاستقلال الذي كان بدوره سببا مباشرا في تشكل المجتمع المدني.

وكلمة "مدني" (civil) تقابلها في اللغة اللاتينية كلمة: (civis)، ولها عدة مدلولات ذات علاقة بالمواطن، وهي تتناقض مع التعبيرات التالية: رسمي، عسكري، ديني، متوحش همجي...وما شابهه. وعليه فإن تعبير مدني يدل على كل ما هو غير مدرج في قواعد وأنظمة الدولة أي على كل ما هو خارج المؤسسات الحكومية. (12)

ويتكون المجتمع المدني حسب "هيجل" من التنظيمات والنشاطات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة، حيث يقول:"يتموقع المجتمع المدني في الفرق الموجود بين الأسرة والدولة".(13)

وإذا كان "ماركس" يتفق مع "هيجل" في نشأة وتطور المجتمع المدني مع البرجوازية التي سيطرت على الدولة بعد نهاية الإقطاعية، فإن الخلاف يظهر بينها في علاقة كل من المجتمع المدني بالدولة ودور كل منهما في المجتمع، "فهيجل" يرى أن الدولة تمثل مصالح الشعب ويجب الحفاظ عليها، و"ماركس" يرى أنها تمثل مصالح البورجوازية الرأسمالية التي أنتجت الصراع الطبقي. (14)

أما "أنطونيو قرامشي" فاعتبر أن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات والمؤسسات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة، تشكل وعي المواطنين ويعود إليها الفضل في استقرار نمط إنتاج معين أو تنظيم اقتصادي ما للمجتمع، وداخلها يدور الصراع الذي قد يؤدي إلى التحول عن هذا النمط وانتقال المجتمع إلى مرحلة تاريخية أخرى. (15)

وبدوره يعرف "محمد عابد الجابري" (16) المجتمع المدني بأنه:" المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، إنه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة، البرلمان القضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات"[1].

لقد كان من الطبيعي أن تتباين الآراء حول مفهوم المجتمع المدني. ومع ذلك، تبقى

هناك نقطة تكاد تكون محل إجماع بين المفكرين الذين أولو هذا المفهوم عناية خاصة، وهي النظرة إليه بالمقارنة إلى دور الدولة، فهناك من جعله مقابلا لمفهوم الدولة، وهناك من رأى بالعكس أنه متلازم مع مفهوم الدولة. (17)

لكن المجتمع المدني ليس بالضرورة نقيضا للدولة، أو معاديا لها، فإذا كانت دولة ديمقراطية فإنه يمكن أن يتم التعاون معها والتكامل بينها وبين المجتمع المدني، أما إذا كانت دولة قامعة، فإن قوى المجتمع المدني سوف تتحول بالضرورة إلى قوى معارضة.

وعليه يمكن اعتبار المجتمع المدني بأنه شبكة واسعة ومتضامنة من الجمعيات والتنظيمات الشعبية المستقلة عن الدولة، تمثل فضاء سياسيا واجتماعيا للنضال من أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفرض احترام المؤسسات والقوانين، وفضح الفساد والتصدي لكل من يحاول احتكار السلطة أو التلاعب بقضايا الوطن وشؤون المجتمع، عبر ما هو متاح لها من وسائل وخاصة الإعلام الحر. يكون الانتساب إليه طوعيا، أما العمل في صفوفه فيكون تطوعيا.

2- معوقات تشكل المجتمع المدني في الجزائر:

لقد كان من الصعب على المفكرين الجزائريين على غرار نظرائهم العرب الذين اهتموا بمفاهيم سياسية مثل (الوطن) و(الدستور) و(الانتخابات)، أن يجدوا في واقعهم الاجتماعي أثرا بارزا لمدلولات هذا المفهوم كما وردت ووظفت في بيئتة الأصلية. بل وربما كان لإدراكهم بأن مفهوم المجتمع المدني بالنظر إلى مدى ملاءمته مع أوضاع مجتمعاتهم التي اتسمت بالانسداد والاستبداد والبؤس في تلك الفترة يبقى طوباويا، فأعرضوا عنه. و لم يبرز مفهوم المجتمع المدني في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة من القرن العشرين .

وسواء تمت قراءة مفهوم المجتمع المدني ضمن الفضاء الغربي أو الفضاء العربي، فإنه لا يمكن فهمه وتحديده بشكل دقيق، بمعزل عن ظرفيته التاريخية والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة به.

ولعل الرجوع إلى واقع المجتمع الجزائري، والاحتكام إلى شواهده، هو وحده الكفيل بالتدليل إذا كان جانبا من هذا الواقع أو بعض جوانبه، يعبر فعلا عن مضمون هذا المفهوم ومدلولاته كما وردت في بيئته الأصلية أم لا ؟

قد لا يحتاج المتأمل في واقع المجتمع الجزائري والمتتبع لحركيته إلى جهد كبير، ليلاحظ كيف أنه وبدلا من الاستثمار في الموروث الثقافي والنضالي للشعب الجزائري، لدعم تشكل المجتمع المدني في الجزائر بعد الاستقلال، فإن السلطة الحاكمة عمدت إلى مصادرته. فالإرادة السياسة لتفعيل دوره كانت غائبة، والتركيز كان منذ البداية على ما سمي في زمن الحزب الواحد" بالمنظمات الجماهيرية " التي كانت

تعتبر امتدادا للسلطة الحاكمة، تأتمر بأوامرها، ولا تستطيع الخروج عن الإطار الذي حددته لها.

والمفارقة هي أنه وحتى في زمن التعددية السياسية المزعومة، فإن مصادرة المجتمع المدني صارت مناصفة بين هذه السلطة وأحزاب المعارضة، وكأن هناك اتفاق بين الجميع على شل حركية المجتمع وإبقائه رهينة بناه التقليدية.

وقد تكفي الإشارة هنا إلى التناقض الكبير بين الوظيفة المعلنة والوظيفة المستترة لبعض التنظيمات والجمعيات - التي يفترض أن منخرطيها يتوفرون على الوعي اللازم- الذي يؤهلهم للعب الأدوار المنوطة بهم أكثر من غيرهم، للتدليل على شكلية هذه التنظيمات، وانحرافها في الغالب عن الأهداف التي أنشأت من أجلها، ومن بينها:

***التنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية:**

والتي كثيرا ما تبتعد عن الدور المحدد لها قانونا، وهو الدفاع عن حقوق الطلبة البيداغوجية والاجتماعية، والمساهمة في تنشيط الحياة الثقافية والرياضية بالجامعة. وبالرغم من أنها ممنوعة من ممارسة السياسة بقوة نفس القانون، إلا أنها لا تتوقف عن ممارسة السياسة، نظرا لارتباطاتها القوية بما يسمى "الأحزاب السياسية"، بل أن أجندات نشاطاتها والتي تخدم توجهات وأهداف الأحزاب التي تتبعها، تحدد في الغالب سلفا من طرف قيادات هذه الأحزاب. أما دورها في التكفل بالمشكلات التي يتخبط فيها الطلبة - وما أكثرها- فلا يكاد يذكر. وحتى الانتشار المتسارع لبعض الظواهر المرضية في الوسط الجامعي كالإدمان على المخدرات وتفشي السلوكات العنيفة يبدو أنه خارج اهتماماتها.

ولعل أخطر ما في الأمر كله أنها أصبحت تنازع الأستاذ الجامعي سلطته في التقويم التربوي لتقضي على ما تبقى من هيبة هذا التقويم بفعل تدخل أطراف عديدة فيه. فهي لم تعد تتوانى لتجييش الطلبة بعد الإعلان عن نتائج كل امتحان، للضغط على الإدارة وجرها إلى ممارسات تضرب مصداقية التقويم التربوي في صميمها، وتنعكس سلبا على العملية التعليمية وعلى المستوى العلمي والمعرفي لمخرجات الجامعة الجزائرية.

***جمعيات أولياء التلاميذ:**

لا تقل علاقة جمعية أولياء التلاميذ بالنظام التعليمي سلبية، فهي كغيرها من الجمعيات في الجزائر تخضع للقانون رقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/24م، لكن الملاحظ على مواقف قياداتها أنها كانت دوما داعمة لقرارات وسياسات السلطة، ولم تكترث حتى عندما حركت بعض هذه القرارات والسياسات شرائح عديدة من المجتمع، كما حدث مع السياسة التي انتهجتها وزارة التربية بعد الإصلاحات التي اقترحتها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، والتي وصل الأمر ببعض الأطراف الرافضة لها إلى حد نعتها"بلجنة الذين زاغوا"،لأنها - حسب زعمهم- تسعى بالأساس

إلى إعادة الاعتبار للغة الفرنسية، وتكريس تبعية الجزائر الثقافية لفرنسا. وقبلها فإن أنصار التيار الذي عرف بمعارضته لكل ما هو وطني في سياسات الإصلاح التي عرفها النظام التعليمي الجزائري استطاع أن يدفع بقيادات هذه الجمعيات لتأليب أولياء التلاميذ والرأي العام على وزير التربية الوطنية "علي بن محمد" في بداية التسعينات، لا لشيء سوى لأنه أراد أن يعيد هيكلة التعليم الثانوي، فجاء بفكرة التعليم المهني إلى جانب التعليم العام والتكنولوجي، هذه الفكرة التي كان بإمكانها أن توفر الكثير من الجهد والوقت والمال، وتحافظ على ما يقارب ثلاث سنوات من عمر التلاميذ الموجهين إلى هذا النوع من التعليم. وطبعا تم إفشال هذا المسعى، بعدما وجد هذا التيار من يخوض المعركة ضد الوزير "علي بن محمد " نيابة عنه، واستطاع أن يكسب شوطها الأول دون أن يكلف نفسه عناء المواجهة، ليحسم المعركة في شوطها الثاني لاحقا لصالحه، وذلك بعد نجاحه في حبك مؤامرة تسريب أسئلة البكالوريا في دورة جوان 1992م، هذه المؤامرة التي أجبرت الوزير "علي بن محمد" على الاستقالة، ليخلو الجو بعدها لأنصار هذا التيار للشروع في تنفيذ مخططاتهم على مرأى ومسمع الجميع. ولم يسجل التاريخ أي موقف لجمعيات أولياء التلاميذ أو لجمعيات أخرى، لا من استقالة الوزير، ولا من الفضيحة ولا من تبعاتها، خاصة وأن لجنة شكلت يومها للتحقيق فيها، ولم تقدم حتى اليوم تقريرها للرأي العام، الذي مازال يجهل حتى اليوم هوية من قام بهذه الجريمة، ومن كان يقف وراءه، ولحساب من ارتكبت.

ولقد تكرر نفس السيناريو تقريبا مع وزيرة التربية الوطنية الحالية "نورية بن غبريط" والتي تعددت في عهدها أشكال الغش في امتحان الباكلوريا، وكثرت إضرابات الأساتذة وباقي مستخدمي قطاع التربية. وبالرغم من انعكاساتها على سير الدراسة غالبا ما كانت سلبية، إلا أنه لم يسجل لقيادات هذه الجمعيات أي موقف داعم للمضربين وكأنهم دوما على خطأ، أما موقفها من سياسة الوزيرة فهو دعم متواصل وغير مشروط يثير الشبهات ويبعث على الحيرة والتساؤل.

وحتى عندما تحدث بعض الأمور الخطيرة داخل القطاع بالنظر لانعكاساتها السلبية على تنمية قيم التسامح والولاء للوطن عند المتمدرسين، فإن ردود أفعال ومواقف قيادات هذه الجمعيات كثيرا ما تكون غريبة ومخيبة.

فقد تحدثت مثلا بعض وسائل الإعلام في بداية الموسم الدراسي 2009/2008م، أن أعيان بلديتين في إحدى ولايات الوطن، لم يجدوا من حل لمشاغبات أطفالهم المتمدرسين غير التقدم للسلطات المحلية باقتراح نقل تلاميذ كل بلدية إلى ثانوية خاصة بهم. والغريب أن السلطات المحلية استجابت لاقتراح هؤلاء الأعيان، وقامت بعملية فصل بين أطفال البلديتين على أسس"عروشية " (18). فهل يستقيم كل هذا مع ثقافة الدولة؟ وهل تدرك الأطراف التي كانت وراء هذا القرار خطورته على البلاد والعباد.

***التنظيمات النقابية:**

لعل الأسئلة التي يتوجب طرحها هنا هي: هل من الصدفة أن معظم القيادات الوطنية لهذه النقابات من منطقة معينة؟ وهل يمكن - والحال هكذا - الحديث عن بعدها الوطني؟ وما هي الأهداف غير المعلنة التي تسعى هذه القيادات لبلوغها؟ ولمصلحة من؟ وإذا كان المجال لا يسمح هنا لتقديم أجوبة علمية لهذه الأسئلة فإن رصد تفاعل قيادات التنظيمات النقابية لقطاع التربية والتعليم، يمكن أن يمد الدارس المتخصص بمؤشرات لها دلالاته وأهميتها في فهم وتفسير هذا التفاعل.

وهنا تؤكد الشواهد التاريخية والواقعية أنه لم يسجل لقيادات النقابات سالفة الذكر (التابعة منها للسلطة أو التي تزعم أنها مستقلة)، مواقف تذكر في المحطات المهمة والمصيرية التي مر بها النظام التعليمي الجزائري منذ استقلال البلاد وإلى غاية اليوم. وإذا كان تقاعس الأولى يجد تفسيرا له في كونها تأتمر بأوامر السلطة، ولا تتحرك إلا بإيعاز منها، فإنه كان يفترض في الثانية ألا تتأخر في اتخاذ المواقف الجريئة والتصدي لكل ما من شأنه أن يعرقل تطور النظام التعليمي، أو يرهن حظوظ المجتمع الجزائري في الخروج من دوامة التخلف، التي تسعى الدوائر الاستعمارية ومن يسبح في فلكها لإبقائه حبيسا لها. ولكن يبدو أن هذه النقابات، قد تمت مصادرتها أيضا. أما قياداتها فهي إما مجندة أو محيدة، وإذا استعصى أمرها وأبدت مقاومة ما لسياسة الترغيب والترهيب التي تمارسها السلطة معها، فإن مصيرها سيكون التفجير من الداخل لإحداث الانقسام والتشرذم.

***الجمعيات الدينية:**

قد يصعب التفصيل هنا أيضا في دور هذه الجمعيات الدينية كما يصعب تعميم النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات المتخصصة بشأنه، لكن هذا لا يمنع من الوقوف عند دور البعض منها، ومنها على سبيل المثال: جمعيات زوايا الطرق الصوفية باعتبارها واحدة من بين الجمعيات الدينية الأولى والرئيسية في الجزائر، بالنظر لكون وظيفتها الظاهرة هي تدريس اللغة العربية والعلوم الإسلامية السنية (القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف)، وتقدم المساعدة للمحتاجين وعابري السبيل.

ولكن هل يمكن إغفال الوظائف المستترة لبعض زوايا الطرق الصوفية؟ طالما أن تاريخها وطبيعة بنيتها، وكذا راهن العلاقة التي تربط شيوخها بمريديها، انتصار قياداتها لبعض الفاعلين السياسيين، ورجال المال والأعمال - بما فيهم المتهمين بالفساد-، يثير الكثير من علامات الاستفهام.

كيف لا؟ وبعض هذه الزوايا كانت ولا تزال حريصة على تقوية النفوذ السياسي والاقتصادي لأحفاد مؤسسيها، تحت غطاء الدين. والأخطر من ذلك أن الاحتلال الفرنسي تمكن أحيانا من استغلال هذا النفوذ لصالحه. وقد تابع المشاهد الجزائري في المدة الأخيرة بالصورة والصوت قيادات بعض هذه الزوايا وهي تمنح صكوك الغفران

لشخصيات متهمة بالفساد السياسي والمالي في الجزائر.

وبالنظر لكل ما سبق، فإنه يصعب الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في الجزائر، وكل ما هنالك هو جمعيات وتنظيمات تابعة في معظمها، والتابع لا يمكن له أن يكون فاعلا إلا بالقدر الذي يسمح له به. وعليه فالمجتمع المدني في الجزائر هو أقرب إلى المجتمع الافتراضي الذي يصعب تلمس آثاره على أرض الواقع، وكل ما في الأمر أنه أخذ يستحضر بشكل لافت كمفهوم منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي للتوظيف السياسي لا غير، وقد تجلى ذلك بالخصوص في استحضاره من قبل النظام السياسي في كل مرة لاستغلاله في محاولاته اليائسة للخروج من أزمته وفي سعيه المستمر للتخلص من مرجعيته القديمة (الإشتراكية، التخطيط المركزي، الأحادية...الخ)، وإصراره على استبدالها بمرجعية جديدة (الديمقراطية، اقتصاد السوق...وغيرها).

إن تسارع هيكلة المجتمع الجزائري في شكل تنظيمات وجمعيات منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، لا يعني بالضرورة أن هذه التنظيمات والجمعيات قد شكلت مجتمعا مدنيا من منظور الفعالية، بغض النظر أكانت هذه الفعالية داعمة للسلطة، أو ضاغطة عليها من أجل مراقبتها وإصلاحها ومنعها من الانحراف، ومحاربة الفساد. بل على العكس من ذلك تماما، فالملاحظ هو تجدر المؤسسات والبنى التقليدية في المجتمع الجزائري (العرش، القبيلة، الجهة...)، هذا التجدر الذي أصبح يكرس وبشكل لافت قيم الولاء للعرش والقبيلة والتعصب العرقي والجهوي. وهذا مؤشر على غياب المجتمع المدني، الذي يقوم بالأساس على قيم الولاء للوطن، والنضال من أجل دولة القانون والمؤسسات والإيمان بقيم الحرية والديمقراطية والعدالة والأخوة وحقوق الإنسان.

3- حول مستقبل المجتمع المدني في الجزائر:

يتساءل "عبد الله حمودي": "إذا كان المجتمع المدني يتكون في السوق الحرة وفي تنظيمات مستقلة عن الدولة، فماذا تكون فائدة هذا المفهوم النظرية والعملية، بالنسبة للمجتمعات المغاربية؟"، وفي محاولته للإجابة على هذا السؤال الذي يقر بصعوبته، أشار إلى النقاط التالية: (19)

- إن خصوصيتنا كانت، وإلى الأمس القريب، مزيجا من قطاع الدولة وقطاع خاص تتحكم فيهما شبكات زبونية تحتكر وسائل الإنتاج وفرص الربح على أساس عائلي أو جهوي – قبلي أو طبقي أو وراثي أو خليط من هذه الأسس يلحمها التصاهر ومبادلات أخرى اجتماعية واقتصادية. وعليه فإن أية محاولة لتحرير السوق حسبه يمكن أن تدفع بنا من سيء إلى أسوأ، أي إلى هيمنة مطلقة للشبكات الزبونية.

- إن تركيب الدولة عندنا ونوعية العلاقات والقيم التي تنبني عليها لا يختلفان جذريا عن نوعية العلاقات السياسية التي تنبني عليها هذه التكتلات والشبكات التي نرى نشاطها وتأثيرها في السوق والمجتمع بصفة عامة.

ثم يواصل "عبد الله حمودي" تساؤله حول إمكانية الخروج من هذه الوضعية، ويرى أن المخرج يأتي لا محالة بإعادة النظر في الثغرات التي تشوب الكيفية التي يراد بها نقل مفهوم المجتمع المدني إلى المحيط المغاربي. ويذكر من هذه الثغرات: (20)

- عدم الاعتناء بخصوصية الدول المغاربية وتركيباتها، وكذا أسس ونوعية العلاقات التي تنبني عليها سلطة ومشروعية كل منها. لذلك يتوجب العمل على الحد من سلطة الدولة والتفكير في كيفية إعادة بناء الدولة والعلاقات السياسية والقيم التي تقوم عليها حتي تصبح قبلة لشيئين أساسيين: قبول الحدود التي توضع لهيمنتها، من جهة، والقيام بدور قوي للحفاظ على الأمن والوساطة بين المصالح والتيارات، من جهة أخرى.

- إغفال ما أسماه بالشعور الذاتي لهذه التنظيمات والرؤية التي تكونها عن نفسها ومسؤوليتها. فاستقلالية المجتمع المدني عن الدولة غير كافية، والأهم هو استقلاله عن الأسرة أيضا. بل أن وجود المجتمع المدني لا يثبت إلا بتجاوز علاقات وحقوق الأسرة، وبصفة عامة حقوق القرابة الدموية، أو العلاقات المبنية على شاكلاتها (العشيرة، القبيلة، أو ما شابه ذلك)، لأن تنظيماته تنفصل عن التركيبة الاجتماعية الموروثة، وتتكون بتجمع أشخاص حسب إرادتهم ولأهداف وأدوار تختلف عن أهداف وأدوار النظم الاجتماعية التي ينشأ الأشخاص ويتربون في أحضانها. وهذا لا يتم إلا في حالة استقلال نسبي للوعي عن الأعراف السائدة.

وإذا كان مستقبل المجتمع المدني في الجزائر سوف لن يختلف كثيرا عنه في باقي دول المغرب العربي، طالما أن هناك تشابها في الكثير من بناها الاجتماعية الاقتصادية،السياسية والثقافية. لكن هذا التشابه لا يصل إلى حد التطابق، بل أن هناك خصوصيات يتفرد بها المجتمع الجزائري، يتوجب على كل محولة بحثية جادة، تسعى لفهم حاضر ما يسمى بالمجتمع المدني في الجزائر أو استشراف مستقبله، أخذها بعين الاعتبار. ومنها على الخصوص:

- الآثار المدمرة لسياسة الاحتلال الفرنسي طيلة قرن وربع قرن، والتي استهدفت كيان المجتمع الجزائري من خلال العمل المستمر على تفكيك بناه الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية.

- الاعتماد على اقتصاد الريع لتكريس تبعية أفراد المجتمع الجزائري للدولة (تكفلها في ظل النظام الاشتراكي بكل حاجياتهم طوال ثلاثة عقود متتالية، وإيهامهم بأنهم في مأمن عن أية أزمة). لكن تراجع الدولة عن هذا الدور (دور الدولة الحاضنة) مطلع التسعينيات شكل صدمة قوية لهؤلاء الأفراد، وعندما استفاقوا منها وجدوا أنفسهم في قلب الأزمة.

- بمجرد الشروع في تحرير الاقتصاد الوطني مطلع التسعينيات من القرن الماضي شرعت الجماعات التي استغلت موقعها النافذ داخل أجهزة الدولة لنهب المال العام

وجمع الثروة في تقديم نفسها بثوب "الطبقة البورجوازية" الوطنية في الجزائر، القادرة على كسب رهان الاستثمار الخاص، وإخراج البلاد من أزمتها، لكن الحقيقة غير ذلك تماما، فهمها الوحيد هو جمع المزيد من الثروة، أما الأزمة فهي التي تسببت فيها ومصالحها مرتبطة باستمرارها. لذلك فإنها عملت ومازالت تعمل على منع تشكل المجتمع المدني حتى لا يفضح أمرها ونواياها.

- الانقسام اللغوي الذي عرفته النخبة بين "معرب" و"مفرنس"، وهو وضع له بعده التاريخي وأعيد إنتاجه بعد الاستقلال عندما أعطيت له شرعية، وأصبح وسيلة تسيير أساسية للمجتمع والدولة. فقد أشار" عبد الناصر جابي" (21) ضمن هذا الوضع، إلى تميز المواقع التي تحتلها النخب المفرنسة مقارنة بالنخب المعربة، وذلك بالنظر لأهمية القطاعات التي منحت لها، ومع ذلك فإنها عجزت ولاعتبارات لغوية وثقافية على أن تكون ذلك الجسر والوسيط بين المجتمع والدولة. بل على العكس من ذلك فإن هذا الوضع حسبه كان عاملا مساعدا على بروز مواقف شعبية نقدية وعدائية عنيفة، استغلتها الجماعات الدينية المتطرفة لتأليب أصحابها على هذه النخب. وقد تجلت هذه المواقف أكثر مع انزلاق الوضع الأمني، عندما استهدفت هذه النخبة من طرف الجماعات الإرهابية، وتمكنت من اغتيال الكثير من رموزها.

- مرور المجتمع الجزائري بمرحلة عنيفة دامت عشرية كاملة (العقد الأخير من القرن العشرين) حيث انزلقت الأوضاع الأمنية وبات من الصعب التحكم فيها، بعدما انفجر الصراع الدموي بين جماعتين: الأولى تريد البقاء في السلطة بالقوة، والثانية تريد الوصول إليها بالقوة أيضا. ورغم مرور عشرية أخرى على انتهاج سياسة المصالحة الوطنية من طرف مؤسسة الرئاسة والتي ساندها المجتمع الجزائري بكل فئاته، إلا أن انعكاسات تلك المرحلة ما تزال متجلية على أكثر من صعيد.

- الأهمية البالغة التي تمثلها الجزائر بموقعها الاستراتيجي وبثرواتها لدول المركز، وفي مقدمة هذه الدول فرنسا التي مازلت - ولأسباب تاريخية معروفة - تعتبر الجزائر منطقة نفوذ لها، وهي تعمل كل ما في وسعها على استمرار هذا النفوذ، من خلال دعمها للدوائر الموالية لها في الجزائر، هذه الدوائر التي تعمل بدورها على تكريس العوامل التي تحول دون تشكل مجتمع مدني قوي وفعال من شأنه أن يساعد المجتمع الجزائري على إرساء أسس نظام سياسي ديمقراطي وتحرير الاقتصاد الوطني، وبالتالي تخطي حالة التخلف المزمنة التي تلازمه وتحقيق التنمية التي ينشدها.

خاتمة

إن السيرورة التي أنتجت الدولة الحديثة في أوروبا الغربية (دولة المؤسسات والقانون)، والتي نشأ المجتمع المدني في أحضانها، أكدت أن الديمقراطية والمجتمع المدني لا ولن يجود بهما الحاكم، وبالتالي فإنه من السذاجة الاعتقاد أن إقرار التعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية (كمبدأ شكلي ومؤسساتي) كاف لكي تتحرر ديناميكية

تؤدي إلى تشكل المجتمع المدني في الجزائر.

وإذا كان المجتمع المدني لم يتشكل على أرض الواقع في الجزائر، بالرغم من مرور قرابة عقدين من الزمن على إقرار التعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية، فلأن هذه التعددية أريد لها أن تكون شكلية. والهدف من وراء كل ذلك هو إدامة تخلف المجتمع الجزائري، وتكريس تبعيته للدوائر الاستعمارية، لأن ذلك وحده هو الذي يكفل لهذه الدوائر مصالحها في الجزائر، ويضمن لمن يحمي هذه المصالح من النافذين في دواليب الحكم والإدارة الجزائرية، الاستمرار في احتلال مواقعهم، وتحصيل حصصهم من ثروات البلاد والمزيد من ريع نفطها.

لذلك فإن مستقبل المجتمع المدني في الجزائر يبقى مرهونا بمدى قدرة الدولة الجزائرية على إرساء قواعد دولة المؤسسات والقانون، وإقرار التعددية السياسية الفعلية. وطالما أن هذا العبء سوف يقع على عاتق أجيال المستقبل، فإن الارتكاز على مؤسسات التنشئة الاجتماعية - وفي مقدمتها المدرسة – لإعادة صياغة بنية العقل لديهم، بإكسابهم أساليب التفكير العلمي وتدريبهم على التحليل والنقد، وتربيتهم على قيم الحرية والمسؤولية والمواطنة وحقوق الإنسان، يصبح على قدر كبير من الأهمية.

لكن الحل لهذه المعضلة سوف لن يكون غدا، فالرهان ليس بالسهولة التي يتصورها البعض، لأن دول المركز وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تحكم قبضتها على دول المحيط (التابعة) ومنها الجزائر، سوف لن تعبد الطريق أمام تشكل المجتمع المدني في الجزائر، لأن في تشكله تهديدا لمصالحها. وأكثر من ذلك أن أمريكا لم تعد تتردد في زمن الأحادية القطبية، في استعمال ترسانتها العسكرية لإجهاض محاولات المجتمعات المتخلف للتحرر من قيود التبعية.

هوامش المادة العلمية

1. أحمد طالب الإبراهيمي: المعضلة الجزائرية- الأزمة والحل- شركة دار الأمة للطباعة والنشر، ط4، الجزائر، 1999: ص: 19.
2. - نوي الجمعي: التغير القيمي وأزمة الأهداف في الحقل السياسي (المجتمع الجزائري نموذجا)، في مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس- سطيف- عدد خاص، ماي 2009م، ص:30، 32.
3. محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989م،ص:49.
4. نفس الرجع، ص: 50، 51، 53.
5. محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999م، ص: 45.
6. عبد الله شريط : مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر،

المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986م، ص: 212 .
7. محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 99، 167
8. أحمد طالب الإبراهيمي: مرجع سابق، ص:19.
9. محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق، ص: 14، 38، 40.
10. عبد الناصر جابي وآخرون: وعي المجتمع بذاته (عن المجتمع المدني في المغرب العربي) دار توبقال للنشر، ط1، الدار البيضاء- المغرب- 1998م، ص:202 .
11. نوي الجمعي: مرجع سابق، ص:48.
12. ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، (ترجمة:ربيع وهبة)، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2003، ص:19.
13. عبد الله حمودي وآخرون: وعي المجتمع المدني بذاته (عن المجتمع المدني في المغرب العربي)، دار توبقال للنشر ط1، الدار البيضاء- المغرب- 1998م، ص: 223.
14. عبد الله بوصنوبرة: المجتمع المدني والمشاركة الشعبية، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد (9،207/4/8م)، جامعة فرحات عباس- سطيف – ص: 142.
15. عبد الله بوصنوبرة: مرجع سابق، ص: 142.
16. محمد عابد الجابري: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد: 167، جانفي1993م، ص: 5.
17. أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر مطلع الألفية الثالثة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000، ص: 17.
18. العربي زواق: مقارنة ، في جريدة الخبر اليومية ، العدد:5453، الجزائر في: 2008/10/19م ،ص:24.
19. عبد الله حمودي وآخرون: مرجع سابق ، ص:225.
20. نفس المرجع: ص:226.
21. عبد الناصر جابي: مرجع سابق، ص:226.

المراجع

1- أحمد طالب الإبراهيمي: المعضلة الجزائرية- الأزمة والحل- شركة دار الأمة للطباعة والنشر، ط4، الجزائر، 1999.

2- نوي الجمعي: التغير القيمي وأزمة الأهداف في الحقل السياسي (المجتمع الجزائري نموذجا)، في مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس- سطيف- عدد خاص، ماي 2009م، ص:30، 32.

3- محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989م.

4- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999م.

5- عبد الله شريط : مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر، المؤسسة

الوطنية للكتاب، الجزائر،1986م.

6- عبد الناصر جابي وآخرون: وعي المجتمع بذاته (عن المجتمع المدني في المغرب العربي) دار توبقال للنشر، ط1، الدار البيضاء- المغرب- 1998م.

7- ستيفن ديلو: التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، (ترجمة:ربيع وهبة)، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2003.

8- عبد الله حمودي وآخرون: وعي المجتمع المدني بذاته (عن المجتمع المدني في المغرب العربي)، دار توبقال للنشر ط1، الدار البيضاء- المغرب- 1998م.

9- عبد الله بوصنوبرة: المجتمع المدني والمشاركة الشعبية، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد (9،207/4/8م)، جامعة فرحات عباس- سطيف –.

10- محمد عابد الجابري: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد: 167، جانفي1993م.

11- أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر مطلع الألفية الثالثة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000.

12- العربي زواق: مقارنة ، في جريدة الخبر اليومية ، العدد:5453، الجزائر في: 2008/10/19م .